مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2010/5/28، العدد 941

# مختارات من الصحف العبرية

## نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحرر: سمير صراص

أخبار وتصريحات ..... ص 2 – 5
تعليقات وتحليلات ..... ص 6 – 9

مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي. فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

## من المصادر الإسرائيلية
## أخبار وتصريحات مختارة

### "التايمز": قاعدة في سورية
### لنقل الصواريخ إلى حزب الله

**"يديعوت أحرونوت"، 2010/5/28**

نقلت صحيفة "التايمز" الصادرة في لندن، عن مصادر عسكرية واستخباراتية إسرائيلية أن إسرائيل ألغت في اللحظة الأخيرة عملية لقصف قافلة كانت تنقل أسلحة من سورية إلى حزب الله. لكن وفقاً لهذه المصادر، تزداد احتمالات قيام إسرائيل بهجوم جوي محدود ودقيق على مثل هذه الشحنات، الأمر الذي من شأنه أن يشكل رسالة واضحة إلى الأسد ونصر الله.

وكانت الصحيفة قد نشرت تقريراً اشتمل على صور لموقع عسكري بالقرب من مدينة عدرا الواقعة شمالي شرق دمشق، كقواعد يجري نقل صواريخ أرض. أرض منه إلى قواعد الحزب في لبنان. ويضم الموقع أبنية يقيم فيها مقاتلون من الحزب، ومخزن للسلاح، وقافلة من الشاحنات المعدة لنقل السلاح. وتفيد التقديرات، بأن هذا الموقع هو واحد من عدة مواقع تُستخدم كقواعد لنقل السلاح.

وذكر مصدر عسكري إسرائيلي للصحيفة أن حزب الله يستخدم القاعدة متى يشاء، ويقوم بنقل شحنات السلاح في أوضاع مُناخية تجعل من الصعب على الأقمار الصناعية الإسرائيلية تتبّعها. وأضاف أن السلاح يأتي من الجيش السوري نفسه، بعد وصوله من إيران، إمّا جواً وإمّا بحراً.

وقد تكاثر الحديث في الفترة الأخيرة عن تهريب شحنات من صواريخ السكود الباليستية من سورية إلى التنظيم الشيعي. وذكرت "التايمز" أن الشحنة لم تتعدَّ صاروخين، وأنه وفقاً لتقديرات أميركية وإسرائيلية، جرى تخزينهما في خنادق تحت الأرض في منطقة البقاع. وذكرت "التايمز" أنه بعد إلغاء العملية الإسرائيلية لقصف إحدى شحنات السلاح في اللحظة الأخيرة، والتي بحسب التقارير كان من المفترض أن

تجري في أثناء زيارة حسن نصر الله إلى دمشق، ولقائه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، اعتمدت إسرائيل على الدبلوماسية الأميركية لوقف هذه الشحنات. لكن مصادر استخباراتية غربية تحدثت إلى "التايمز" قالت إن المساعي الأميركية لم تثمر عن نتيجة.

## تقرير للأمم المتحدة: كوريا الشمالية
## تنقل قدرات نووية إلى سورية وإيران

**"معاريف"، 2010/5/28**

كشف التقرير الأخير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لمراقبة نشاط كوريا الشمالية، أنها تقوم بتصدير تكنولوجيا الصواريخ النووية والباليستية إلى سورية وإيران. وذكر أعضاء اللجنة السبعة في تقريرهم أن بيونغ يانغ قدمت هذه المعلومات الحساسة للغاية بواسطة وسطاء وشبكات إجرامية، متجاهلة قرارت الأمم المتحدة التي تمنعها عن ذلك.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، قد اتهم أثناء زيارة قام بها إلى اليابان كوريا الشمالية بتزويد سورية بأسلحة دمار شامل. وقال إن بيونغ يانغ تقوم بزعزعة الاستقرار في شرق آسيا والشرق الأوسط. وإن التعاون بين كوريا الشمالية ودمشق يقوم على تزويد سورية بأسلحة الدمار الشامل، وليس على حل المشكلات الإقتصادية أو التنمية. وأضاف أن سورية تنوي نقل هذا السلاح إلى حزب الله و"حماس".

## مساع إسرائيلية لتعديل القرار النهائي الصادر
## عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار السلاح النووي

**"هآرتس"، 2010/5/28**

يبذل ديوان رئاسة الحكومة، ومجلس الأمن القومي ولجنة الطاقة النووية جهودهم من أجل تعديل صيغة القرار الذي سيصدرعن مؤتمر مراجعة تطبيق معاهدة الأمم المتحدة لمنع انتشار السلاح النووي، والذي من المفترض أن يختتم أعماله اليوم في نيويورك.

ودعت مسودة القرار الأخير الذي جرى بحثه، كلاً من إسرائيل والهند وباكستان إلى التوقيع على وثيقة منع انتشارالسلاح النووي، و"التحول إلى دول غير نووية فوراً ومن دون شروط، والقبول بالتعهدات الدولية والقانونية بعدم انتاج السلاح النووي أو إقامة منشآت نووية". وورد في صيغة القرار بند يتحدث عن ضرورة قيام شرق أوسط خال من السلاح النووي ومن أسلحة الدمار الشامل (البيولوجية والكيماوية)، وضرورة عقد مؤتمر لهذا الغرض في عام 2012.

ويقوم الموقف الرسمي لإسرائيل على عدم معارضة تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكن هذا الأمر يتطلب في رأيها اعتراف دول المنطقة بحق إسرائيل في الوجود، وتوقيع اتفاقيات سلام معها.

وتُعتبر صيغة القرار التي جرى التوصل إليها في المؤتمر نوعاً من التسوية بين مصر والولايات المتحدة، إذ كانت مصر قد أعلنت أنها لن توافق على قرار لا يدعو إسرائيل االى الإنضمام إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، والموافقة على المشاركة في مؤتمر نزع السلاح من المنطقة، وقالت أنها ستستخدم حق الفيتو ضد أي قرار لا يتضمن ذلك، وهذا من شأنه إنهاء المؤتمر من دون التوصل إلى قرار نهائي. ولكن الولايات المتحدة المعنية جداً بنجاح المؤتمر، سعت إلى التوصل إلى تسوية على حساب إسرائيل، وذلك على الرغم من وجود تفاهمات تاريخية بينها وبين إسرائيل في هذا الشأن منذ 1969، شددت عليها كل الحكومات الإسرائيلية. وتقضي هذه التفاهمات بعدم الضغط على إسرائيل من أجل فتح منشآتها النووية أمام مراقبي لجنة الرقابة الدولية على انتشار السلاح النووي، أو الضغط عليها للإنضمام الى معاهدة حظر السلاح النووي.

في حال تقرر عقد مؤتمر دولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، ستجد إسرائيل نفسها في وضع دبلوماسي صعب. وعلى الرغم من ذلك يأمل المسؤولون في إسرائيل أنه من الآن وحتى انعقاد المؤتمر بعد عامين ستحدث تطورات تمنع انعقاده، أوسترفض إيران المشاركة فيه إلى جانب إسرائيل.

## فتح طريق 443 جزئياً أمام عبور الفلسطينيين
## بعد مرور تسعة أعوام على إغلاقها

**"هآرتس" 2010/5/28**

بدءاً من هذا الصباح، وللمرة الأولى منذ تسعة أعوام، يستطيع الفلسطينيون التنقّل على طريق 443 في المسافة الممتدة من موديعين وحتى القدس. وسيقوم الجيش الإسرائيلي بعملية تفتيش دقيقة للسيارت الفلسطينية قبل عبورها الطريق. ولكن لا يحق للسكان استخدام هذه الطريق للوصول إلى القدس أو إلى رام الله، أو إلى حدود الخط الأخضر.

ولقد حظي قرار محكمة العدل العليا [الذي يسمح للفلسطينيين باستخدام الطريق] بثناء التنظيمات اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان التي اعتبرت قرار المحكمة، تراجعاً عن خطوة مجحفة استمرت طويلاً.

وينوي سكان القرى الفلسطينية في المنطقة القيام بمسيرة احتجاج خلال ساعات بعد الظهر، للتعبير عن استيائهم من عدم فتح الطريق بصورة كاملة.

# من الصحافة الإسرائيلية
# مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

**عاموس هرئيل – مراسل عسكري**
**وآفي سخاروف – مراسل الشؤون الفلسطينية والعربية**
**"هآرتس"، 2010/5/28**

## [مواجهة قافلة السفن المتجهة إلى غزة ستسيء إلى سمعة إسرائيل، وفقاً لتقديرات قيادة الجيش]

- استكمل الجيش الإسرائيلي، أمس، استعداداته لمواجهة قافلة سفن المساعدات الدولية المتجهة إلى سواحل غزة، والتي من المفترض أن تحاول الوصول إلى القطاع اليوم. وقد أعلنت إسرائيل أنها ستتصدى للقافلة حتى لو تطلب الأمر استعمال القوة بصورة محدودة. وتعتبر إسرائيل هذه المبادرة، التي قام بها ناشطون يساريون عالميون ومنظمات إسلامية، عملية استفزازية مدبّرة لا مبرّر لها.
- وقام كل من وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، والمدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يوسي غال، أمس، بإجراء جولة محادثات مع وزراء خارجية الدول التي يشترك مواطنون منها في القافلة. وكان فحوى الرسالة الإسرائيلية، التي جرى تمريرها خلال هذه المحادثات، هو اقتراح بأن يتم تفريغ حمولة السفن في ميناء أسدود لفحصها ومن ثمّ نقلها إلى غزة، وفي حال محاولة اختراق الحصار فسيُعتقل جميع الذين على متن السفن.
- إن التقديرات لدى قيادة الجيش الإسرائيلي هي أن المواجهة مع المتظاهرين ستسيء كثيراً إلى سمعة إسرائيل وصورتها في العالم. وثمة فرضية لدى هذه القيادة بأن هؤلاء المتظاهرين يسعون نحو وقوع مواجهة [مع إسرائيل] كي يتم توثيقها في وسائل الإعلام العالمية.
- ولا شك في أن هذه المواجهة، في حال وقوعها، تنطوي على مؤشر آخر إلى خريطة التحالفات في شرق البحر المتوسط في الوقت الحالي. وعلى ما يبدو،

ليس من قبيل المصادفة أن الحزب الحاكم في تركيا هو الذي يقف وراء تسيير قافلة السفن هذه بالتنسيق مع حركة "حماس". في الوقت نفسه، ليس من قبيل المصادفة أيضاً أن سلاح الجو الإسرائيلي قام، هذا الأسبوع، بإجراء تدريبات مشتركة مع اليونان، الخصم التقليدي لتركيا، من نوع التدريبات التي كانت تجري إلى ما قبل عامين مع تركيا أساساً.

- على صعيد آخر، من غير المتوقع أن تسفر قافلة السفن هذه عن تغيير الأوضاع الإنسانية في غزة. لذا، فإن المقصود بها تظاهرة دعائية تهدف إلى مناكفة إسرائيل. ومن المحتمل أن إسرائيل كانت ستتفادى أذى الضجة الإعلامية التي أثيرت في هذا الشأن لو إنها امتنعت من إبداء حماسة زائدة لمواجهة قافلة السفن. ولا شك في أنه لو سُمح لهذه القافلة بدخول غزة لكانت "حماس" ستحتفل بذلك يوماً واحداً وسرعان ما تصبح القضية نسياً منسياً.
- لكن يبدو أن مشكلة إسرائيل أعمق وأكثر جذرية من قافلة السفن، وهي كامنة في قيام الأسرة الدولية بإلقاء المسؤولية جراء ما يحدث في قطاع غزة كله على عاتق إسرائيل. وإذا كان الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية هو أصل المصائب كلها، فإن الحصار الإسرائيلي على غزة يعتبر هذا البلاء. ولم يعد الفلسطينيون وحدهم هم الذين يتبنون هذه المقاربة إزاء إسرائيل.

**<u>عوفر شيلح – معلق سياسي وعسكري</u>**
**"معاريف"، 2010/5/28**

## [المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ما زالت أسيرة المفاهيم الهجومية]

- يصعب العثور على ضابط إسرائيلي واحد لا يعرف أن جوهر الحرب في الشرق الأوسط قد تغيّر كثيراً في الآونة الأخيرة.
- إن أي ضابط إسرائيلي يعرف أن أعداء إسرائيل، سواء أكانوا إيران أو سورية أو حتى منظمات عسكرية على غرار حزب الله و"حماس"، باتوا يدركون منذ فترة طويلة أنه لا يمكن إلحاق هزيمة بإسرائيل في ساحة المعركة، ذلك بأنها لا

تزال متفوّقة عليهم لا سيما في كل ما يتعلق بالتكنولوجيا وسلاح الجو والاستخبارات، وهذه كلها تعتبر عناصر حاسمة في أي حرب.

- كما أن أي ضابط إسرائيلي يعرف أنه منذ سنة 1982 أكد الرئيس السوري السابق، حافظ الأسد، أن العرب ليسوا بحاجة إلى سلاح جو مثل الذي تملكه إسرائيل من أجل تحقيق التوازن معها، وإنما بحاجة إلى صواريخ كثيرة وثقيلة وضارة يمكن إطلاقها على الجبهة المدنية في إسرائيل، الأمر الذي سيردع هذه الأخيرة عن شنّ حرب.
- لكن يبدو أن إسرائيل كانت بحاجة إلى أكثر من عقدين وإلى حرب فاشلة [حرب لبنان الثانية في صيف سنة 2006] كي تستوعب هذا الأمر، كما أن حرب لبنان الثانية أسفرت عن معرفة الأضرار التي لحقت بالجيش الإسرائيلي جراء تركيزه، على مدار أعوام طويلة، على أعمال مكافحة "الإرهاب" في المناطق [المحتلة].
- إن ما يجب تأكيده، في المقام الأول، هو أن محصلة ما حدث في صيف 2006 لم تكن ناجمة عن انعدام التنظيم وعن عجز الحكومة فحسب، بل كانت ناجمة أيضاً عن سيطرة طريقة تفكير معينة على قادة إسرائيل السياسيين والعسكريين. وبسبب طريقة التفكير هذه، فإن الجيش الإسرائيلي لم يعتبر أن الدفاع [عن الجبهة الإسرائيلية الداخلية] يندرج في عداد مهماته. لكن هذا الجيش اكتشف، بعد أن وضعت حرب لبنان الثانية أوزارها، أن المواطنين الإسرائيليين، في معظمهم، يعتبرون أنه مُني بالفشل الذريع في هذه الحرب لأنه لم يدافع عن السكان المدنيين كما يجب، لا لأنه واجه صعوبات كبيرة في أثناء الحرب البرية.
- على الرغم من ذلك، فإن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ما زالت أسيرة المفاهيم الهجومية، ولعل أفضل دليل على ذلك كامن في أن هذه المؤسسة لم تخصص حتى الآن ميزانيات كافية لزيادة إجراءات تحصين الجبهة الداخلية، وفي أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، يبذل جلّ جهوده في الإعداد للعمليات الهجومية، في حين أن موضوع الدفاع عن الجبهة الداخلية خاضع لمسؤولية نائبه متان فلنائي.
- ولا بُد من الإشارة إلى أن فلنائي يقوم بأعمال كثيرة ومتشعبة في هذا الشأن، ومع ذلك، فمن الصعب القول إن طريقة التفكير، التي حالت دون إعلان حالة

الطوارئ في الجبهة الداخلية في إبان حرب لبنان الثانية، قد ولّت بالتزامن مع انتهاء عهد [رئيس الحكومة السابق] إيهود أولمرت و[وزير الدفاع السابق] عمير بيرتس.

- كما أن من الصعب تأكيد أن إسرائيل أصبحت تملك مفهوماً وطنياً شاملاً للدفاع [عن الجبهة المدنية]، والذي سبق للجنة مريدور أن اقترحت إضافته إلى ركائز المفهوم الأمني الإسرائيلي العام. ولو كانت إسرائيل تملك مثل هذا المفهوم الدفاعي لكان قادتها قد فكروا في إقامة مشروعات بُنى تحتية خاصة لهذا الغرض، مثل إقامة خط للسكة الحديدية تحت الأرض، ومن المعروف أن سكان لندن وموسكو اختبأوا في قطارات تحت الأرض لدى تعرّض المدينتين لقصف قوات ألمانيا النازية في إبان الحرب العالمية الثانية.
- إن مناورات الجبهة الإسرائيلية الداخلية [التي جرت هذا الأسبوع وأُسميت "نقطة تحوّل 4"] تعتبر خطوة إلى الأمام، إلا إنها لا تعني أن وزراء الحكومة الإسرائيلية سيتخذون القرار الصحيح عندما تحين ساعة الحسم. وما نأمل به هو أن يكون الجيش الإسرائيلي على استعداد لتنفيذ ما يتعين عليه القيام به.